صون حقوق الإنسان

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

أعمالنا

- دعم هيئات معاهدات حقوق الإنسان
- دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته
- الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية
- تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والبحث والتحليل

فريقنا

- مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

أخصائية إرشاد صحي تقوم بزيارة تفقدية لمنزل فتاة تبلغ من العمر 10 سنوات تم تطعيمها في ريف السلفادور.

(سان سلفادور؛ أيلول/سبتمبر 2024) © اليونيسف/أوسكار ليفا

مراهقات يضحكن معا خارج مركز تعليمي في ريف أفغانستان. ويساعد هذا المركز المدعوم من الأمم المتحدة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس، وخاصة الفتيات اللائي يواجهن حواجز تحول دون حصولهن على التعليم الرسمي.

(سرخكول بايين؛ تشرين الأول/أكتوبر 2024)
© اليونيسف/مارك نافتالين

السياق

لا تنفك الأمم المتحدة تؤدي عملها على ضوء رؤية حقوق الإنسان كقوة دافعة لإيجاد الحلول للتحديات العالمية العديدة التي نواجهها. ففي عام 2024، أسهمنا في حماية الفئات السكانية الضعيفة في العديد من السياقات، بدعم الدول الأعضاء في ترجمة المبادئ إلى إجراءات تسهم في تحسين حياة الناس بشكل ملموس.

”إن الحلول لحروب اليوم التي لا نهاية لها، ولأزمة المناخ، ولعلاقتنا المضطربة مع التكنولوجيا، تكمن في زيادة احترام حقوق الإنسان، وليس في التقليل منه.“

فولكر تورك،
مفوّض الأمم المتحدة السامي
لحقوق الإنسان

أهدافنا

إننا ندعم الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطة السلام والأمن والتنمية؛ ونحن متمسكون أيضا بمبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة. ويعزز ميثاق المستقبل ونداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان الدور الذي تؤديه حقوق الإنسان على صعيد المنظمة ككل.

حقوق الإنسان في 95 موقعاً على صعيد العالم

41
عدد مستشاري شؤون حقوق الإنسان المبتعثين في أفرقة الأمم المتحدة القطرية

18
عدد المكاتب **القُطرية**

13
عدد المكاتب/المراكز **الإقليمية**

9
عدد عناصر حقوق الإنسان في البعثات السياسية وبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة

9
أنواع أخرى من الوجود الميداني

الدعم الذي نقدمه لتعاون الدول الأعضاء

139
عدد النصوص التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان

32
من الحكومات استضافت 43 زيارة قام بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

21
عدد التصديقات الإضافية على معاهدات حقوق الإنسان في عام 2024

يحلم أحمد البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً بأن يصبح تقني أطراف اصطناعية لمساعدة الآخرين الذين فقدوا أطرافهم، بعد أن بُترت ساقه في قصف مدفعي في الجمهورية العربية السورية.

(أريحا؛ تشرين الثاني/نوفمبر 2024)
© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/علي حاج سليمان

إنجازاتنا

في أعقاب مبادرة الاحتفال على امتداد السنة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ساعدنا الدول الأعضاء في التقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، قامت 22 من البلدان بتحسين تشريعاتها في مجال حقوق الإنسان لمواءمتها مع المعايير الدولية. وبفضل الدعم الذي قدمناه، قام 12 بلدا بإنشاء أو تعزيز آليات تنفيذ المعاهدات والإبلاغ والمتابعة في ذلك الشأن. وعززت دول أعضاء مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، حيث أنشأ بلدان مؤسسة جديدة واعتُمدت ثلاثة بلدان باعتبارها تستوفي أعلى مستويات الاستقلالية والحياد.

مركز الابتكار والتحليل

على إثر إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمركز للابتكار والتحليل، تعززت أنشطة تطبيق التكنولوجيات الرقمية وتحليل البيانات والتبصر الاستراتيجي من أجل تعزيز الرصد والتحليل وأشكال الاستجابة في عملنا المضطلع به على الصعيد العالمي في مجال حقوق الإنسان. وقد استخدم التحليل الجغرافي المكاني الذي أجراه المركز للهجمات المنفذة ضد البنية التحتية المتصلة بالطاقة لبلورة نظرة متعمقة عن تأثير النزاع على المدنيين والخدمات الأساسية.

النهوض بحقوق الإنسان

+ 10 900
عدد بعثات الرصد المنجزة

+ 1 500
عدد الحملات الدعوية **المتعلقة بحقوق الإنسان**

36
عدد عمليات الاستعراض الوطني الطوعي التي قدم إليها الدعم

عملنا في مجال حقوق الإنسان

+ 49 000
من الناجين من التعذيب
في 93 بلدا تلقوا دعما مباشرا

+ 10 500
من الناجين من أشكال الرق المعاصرة في 36 بلدا تلقوا دعما مباشرا

518
عدد موظفي حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة

النهوض بحقوق الإنسان من خلال أهداف التنمية المستدامة

+ 3 800

عدد المشاركين من 156 بلدا في المنتدى الثالث عشر المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

82

مكتبا من المكاتب الإحصائية الوطنية و 41 مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تم تدريبها على وضع أطر لقياس التمييز والاعتداءات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

166

عدد التحليلات القطرية المشتركة التي تلقت الدعم من مفوضية حقوق الإنسان منذ عام 2020

وعلى الرغم من الأزمات وأعمال العنف والاضطرابات، بقينا على التزامنا الراسخ بحقوق الإنسان في سياق السلام والأمن. فبفضل استخدام أدوات رقمية متطورة ومن خلال أكثر من 10 900 مهمة رصد، وثقنا أكثر من 14 700 حالة انتهاك لحقوق الإنسان. وقد أرسى هذا العمل الأساس لإثبات الحقيقة وتعزيز المساءلة ودعم سبل الانتصاف لصالح المتضررين. وقمنا بنشر سبعة أفرقة للاستجابة في حالات الطوارئ عبر أفريقيا والأمريكتين وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتلبية الاحتياجات العاجلة وتقديم الدعم الحيوي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وإلى جانب ذلك، ساعدنا أكثر من 15 000 شخص ممن يعانون من حالات العنف الشديد، بتيسير حصولهم على المساعدة القانونية وخدمات إعادة التوطين ولم شمل الأسر.

وأدى ما نضطلع به من أنشطة البحث والتحليل وأنشطة الدعوة دورا رئيسيا في إدماج حقوق الإنسان في مبادرات التنمية. ووفرنا الدعم للدورة الخامسة والعشرين للفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وفي مجال التنوع البيولوجي، أسهمنا في إنشاء هيئة دولية مكرسة لأنشطة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مجال حفظ البيئة على صعيد الأمريكتين، تأكيدا لما تحظى به المعارف المحلية من أهمية في المناقشات البيئية الرئيسية.

وفي عام 2024، قطعنا أشواطا بعيدة في اتجاه تعزيز المساواة والتصدي للتمييز. فقد أسهم عملنا في تمكين أكثر من 12 600 من ضحايا العنف الجنساني من الاستفادة من الدعم العاجل. وأجبنا على 130 رسالة وردت بشأن حقوق المرأة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وبدعم من الشركاء، مكن برنامج الزمالات الخاص بحقوق الإنسان أكثر من 100 زميل من مجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في 68 بلدا من الاضطلاع بشكل أفضل بأنشطة الدعوة في مجال حقوق الإنسان.

وعززنا مشاركة المجتمع المدني وتفاعله، بما في ذلك على مستوى مجلس حقوق الإنسان، حيث قمنا بتيسير إدلاء المنظمات غير الحكومية بحوالي 400 2 بيان. وعلى الصعيد العالمي، وثقنا ما يقرب من 000 2 حالة انتقام ضد أشخاص تعاونوا مع الأمم المتحدة. واستقبلنا في منتدانا الاجتماعي السنوي 650 مشاركا، منهم ما يزيد على 400 من ممثلي المجتمع المدني، للنهوض بتمويل التنمية الذي يركز على حقوق الإنسان.

وأسهم عملنا في تعزيز المساءلة في مجال حقوق الإنسان. فعلى الصعيد العالمي، دعمنا 14 ولاية في مجال التحقيق، مثل بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق والإجراءات الخاصة. وفي بنغلاديش، دعت الحكومة الانتقالية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للتحقيق في الأحداث العنيفة التي وقعت في عام 2024 وتقديم توصيات تصحيحية. واستُشهد أيضا بالعمل الذي نضطلع به في عدة أحكام هامة صادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الإقليمية.

وعملنا خلال العام الماضي بلا كلل من أجل حماية واستعادة الكرامة الإنسانية. حيث تمكنا من تأمين الإفراج عن أكثر من 100 3 من الأشخاص المحتجزين تعسفا وساهمنا في تحسين الظروف في المئات من مراكز الاحتجاز. وقدمنا الدعم أيضا لأكثر من 000 10 من الناجين من أشكال الرق المعاصرة في 35 بلدا، ووفرنا مساعدة حاسمة لأكثر من 000 49 من الناجين من التعذيب في 92 بلدا.

الخبرات والدعم المقدم إلى هيئات حقوق الإنسان